

زيادة أجره ونفقة الأبار والأجداد إذا كانوا  
فقرا على الأولاد الذكور والانتاث ولا يجب النفقة  
مع أخلاف الدين إلا للزوجة وقراة الولاد اعتلا  
وأسفل ونفقة ذي الرحم المحرم بحسب قدر الميراث  
وإنما يجب إذا كان فقرا به زمانة لا يقدر على الكسب  
أو أنتى فقيرة وكذا من لا يحسن الكسب بحرفه ولو أنه  
من البيوتات أو طالب علم ونفقة زوجة الأب على ابنه  
ونفقة زوجة الأم على ابنه إن كان صغيرا فقرا أو  
زمتا ولا يجب النفقة على صغير إلا للزوجة والولد الصغير  
والعبر الغنى المحرم للصدقة وإذا باع الأب مائة  
في نفقته جاز وهذا إذا انفق من مال له في دين وإذا  
قضى القاضي بالنفقة ثم مضت مدته سقطت إلا أن يكون  
العاضى امرأه لا استدانة عليه وعلى المولى أن نفق على

المرغ

رقبته فإن امتنع اكتسبوا وانفقوا فان لم يكن لهم  
كسب أجبر على بيعهم وسائر الحيوانات محرمة  
وبين الله تعالى **فصل**  
إذا اخصم الزوجان في الولد قبل الفراق أو بعد  
فالأم أحق ثم أمها ثم أم الأبي ثم الأخت لابون ثم لأم  
ثم لأب ثم الخالات كذلك ثم العمت وبنات الأخت أول  
من بنات الأخ وهن أول من العمت ومنها الحضانه إذا  
تزوجت باجتنبي سقطت حقها فان فارقته عما دحقها  
والقول قوطا في نفق الزوج وتكون الغلام عند هز حتى  
يستغنى عن الخدمة وقد مره ببيع سنين وقيل ببيع  
ثم جبر الأب على أخيه والجارية عند الأم والجدة حتى  
تختص وعند غيرهما حتى تستغنى ومنها حضانه لا يد  
إيها الصغرى حتى تطلبه وإذا لم يكن امرأة أخذت الر

نسخة

١٢٤

فم

حال